

الحكومات العربية والفقر

* بوشوشة مريم، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

الملخص

تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للرزق في المناطق الريفية، وباعتبار أغلبية فقراء الوطن العربي يتمركزون في الأرياف، فالزراعة هي المدخل الرئيسي للحد من الفقر والسبيل الأنسب لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، وذلك من خلال تطبيق سياسات للتنمية الزراعية ذات التأثير الفوري و المباشر على دخل الفقراء، و التي تساهم في النمو وتوليد الفرص الاقتصادية في القطاع غير الزراعي ودعم التحول الاقتصادي نحو توسيع قاعدة التصنيع والخدمات. إضافة إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية وماله من أثر إيجابي في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. و وفقا لمعطيات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة و للعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة، لا بد من توفير المناخ المناسب لتحقيق تنمية زراعية شاملة و متكاملة تهدف في الأساس إلى تحسين الظروف المعيشية لفقراء الريف ومن ثم التقليل من حدة الفقر.

Abstract

L'agriculture est la voie principale et le moyen le plus adéquat pour réduire la pauvreté, car la majorité des pauvres dans le monde arabe se concentrent dans les zones rurales sachant que l'agriculture est la principale source de leur subsistance dans ces zones. Pour ce faire, il faut appliquer des politiques de développement agricole avec effet immédiat et direct sur le revenu des pauvres. Ces politiques contribuent à la croissance et la création des opportunités économiques dans le secteur non-agricole et renforcent la conversion économique vers l'expansion du socle de l'industrialisation et des services. De plus, elles diminuent les prix des denrées alimentaires, ce qui entraîne un impact positif dans les zones rurales qu'urbaines. Selon les données de performances actuelles de l'agriculture arabe, de manière générale, et du travail arabe commun agricole, en particulier, il est indispensable de fournir un climat propice; pour parvenir à un développement agricole global et intégré visant essentiellement à améliorer le niveau de vie des pauvres ruraux et donc la réduction de la pauvreté.

* bouchoucha_meriem89@yahoo.fr

المقدمة

عند نيل *Theodore Schultz** جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979 بدأ خطابه بـ¹ "معظم الناس في العالم هم من الفقراء، لذلك إذا عرفنا اقتصاديات كونهم فقراء، نعرف الكثير من الاقتصاد الذي يهمهم. ومعظم الفقراء يكسبون رزقهم من الزراعة، لذلك إذا عرفنا اقتصاديات الزراعة، كنا نعرف الكثير من اقتصاديات كونهم فقراء".

فثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية، يعتمدون الزراعة كمصدر لكسب الرزق بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تشكل الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية. وتتيح فرص العمل لما يبلغ 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح الرفاهة الاجتماعية التي تمولها الزراعة عند حدوث أزمات في المناطق الحضرية، فضلاً عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الاستمرار. و من بين سكان الوطن العربي البالغ عددهم حوالي 360 مليون شخص، يعيش حوالي 150 مليون شخص منهم في مناطق ريفية، أي حوالي 42.5% من إجمالي سكان الدول العربية. ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء، هنالك ما يقدر عددهم بحوالي 27 مليون شخص يعملون في الزراعة، ما يعادل 22% من القوى العاملة الكلية و ما يقارب 60% من السكان الريفيين. ولما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية وتكسب عيشها من الزراعة، فإن النمو الزراعي وتنمية الاقتصاد الريفي يصبح المدخل الرئيسي للحد من الفقر والسبيل الأنسب لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى نبحث الدول العربية في وضع استراتيجية للتنمية الزراعية تساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر؟

و لمعالجة هذه الاشكالية سنتطرق إلى ثلاثة محاور في المداخلة تتمثل فيمايلي:

1. أهمية التنمية الزراعية في التخفيف من الفقر
2. سياسات التنمية الزراعية للحد من الفقر
3. التنمية الزراعية و الحد من الفقر في الوطن العربي

I. أهمية التنمية الزراعية في التخفيف من الفقر (الأدلة)

تدل مجموعة واسعة من البراهين على أنّ الحد من الفقر بطريقة سريعة في البلدان النامية يمكن تحقيقه من خلال التنمية الزراعية والريفية، فقد بينت التقديرات الاقتصادية القياسية - (Demery&Christiansen 2007)، (Chen&Ravallion 2007) لعدد من البلدان أن نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي الناشئ عن الزراعة يعتبر في المتوسط فعالاً بواقع الضعف على الأقل في تحقيق النفع و الفائدة لنصف السكان الأكثر فقراً في أي بلد قياساً على فعالية النمو المستمد من القطاعات غير الزراعية، فكانت مرونة الفقر اتجاه الإنتاج الزراعي حسب دراسة (Kakwani 1993) هي (-1.8)، وهي أكبر بكثير من القطاعات الأخرى، الخدمات (-0.1) والصناعة (-0.1). ويرجع السبب في فاعلية النمو الزراعي كون معدل الفقر يميل إلى أن يكون أعلى في المناطق الريفية والزراعية من أي مكان آخر، فضلاً عن أن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ونسبة كبيرة منهم تعتمد على الزراعة لأجل كسب الرزق. فزيادة الناتج الزراعي للفرد الواحد والقيمة المضافة تميلان إلى التأثير إيجابياً وبشكل غير متناسب على مدخول أشد الناس فقراً، مما يجعل الزراعة والتنمية الريفية أساسيتين للنمو المواتي للفقراء. وقد كان النمو الزراعي القوي سمة اتسمت بها البلدان التي توصلت بنجاح إلى الحد من الفقر، مثل مناطق آسيا التي لعبت فيها التحسينات التي شهدتها الإنتاجية الزراعية دوراً مهماً في مكافحة الفقر، فقد أدى نمو القطاع الريفي في الهند وفقاً لدراسة (Datt&Ravallion 1996) إلى الحد من الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية، في حين أن النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية لم يفعل شيئاً للحد من الفقر في المناطق الريفية. وأظهرت دراسة (Gallupet&Al 1997) أن نمو 1% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي أدى إلى نمو بـ 1.61% في دخل أفقر 20% من السكان، وهو أكبر من تأثير الزيادات المماثلة في قطاعات التصنيع (1.16%) والخدمات (0.79%)³. كما قدمت دراسة (Warr 2001) دليلاً على أن النمو في الزراعة في عدد من بلدان

جنوب شرق آسيا أدى إلى انخفاض كبير في الفقر، في حين لم يقابل ذلك الأثر النمو في الصناعة التحويلية⁴. وعلى نقيض ذلك، في جزء كبير من أفريقيا، أصيب الإنتاج الغذائي والمحاصيل للفرد الواحد بالركود على صعيد واسع، مما أبطأ النمو بشكل إجمالي وأعاق التحول الهيكلي وزاد المجاعة والفقر، وهناك أربع آليات رئيسية تساعد النمو الزراعي في التخفيف من الفقر⁵:

1. تأثير فوري ومباشر على دخل الفقراء من خلال تحسين الأداء الزراعي في المناطق الريفية.
2. تخفيض أسعار المواد الغذائية له آثار إيجابية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.
3. مساهمة الزراعة في النمو وتوليد الفرص الاقتصادية في القطاع غير الزراعي.
4. الزراعة تلعب دوراً أساسياً في تحفيز ودعم التحول الاقتصادي نحو توسيع قاعدة التصنيع والخدمات.

II. سياسات التنمية الزراعية للحد من الفقر

1. زيادة القدرة على الحصول على الأصول

تعتبر الأصول التي تمتلكها الأسر من بين محددات القدرة على المشاركة في الأسواق الزراعية، وتأمين سبل الرزق في الزراعة القائمة على الكفاف، والمنافسة كأصحاب عمل حر في الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والعثور على فرص العمل في المهن التي تتطلب المهارات. لكن غالباً ما تكون الأصول (الأرض، والمياه، ورأس المال البشري) التي يملكها الفقراء في المناطق الريفية معرضة للضغوط بسبب الزيادة السكانية، وتدهور البيئة، ونزع الملكية الذي تقوم به المصالح المهيمنة، والتحيزات الاجتماعية الكامنة في السياسات وفي توزيع السلع النفع العام.

1.1. الأراضي

يمكن أن تقوم أسواق الأراضي، ولاسيما أسواق التأجير، بزيادة الإنتاجية، ومساعدة الأسر في تنويع مصادر دخلها، وتسهيل الخروج من قطاع الزراعة. ومع تقدم المزارعين في السن وتنوع الاقتصاد في المناطق الريفية وازدياد معدلات الهجرة، فمن الضروري وجود أسواق للأراضي قائمة بوظائفها على نحو جيد من أجل تحويل الأراضي إلى أكثر مستخدميها إنتاجية وتسهيل المشاركة في القطاع غير الزراعي والخروج من قطاع الزراعة. وقد جاءت نتائج دراسات (Timmer1997) (Bourguignon&Morrison1998) مؤكدة على أن النمو الزراعي والحد من الفقر مشروط بالعدالة في التوزيع الأولي للأصول وخاصة الأرض⁶، فعدم المساواة في ملكية الأراضي في أمريكا اللاتينية كانت السبب الرئيسي في هجرة الفقراء من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية، ما أدى لنمو الفقر في الحضر وتراجع نسبته في الريف (Dejavry&Saddoulet1998)⁷. وفي العديد من البلدان، يؤدي عدم ضمان حقوق الملكية وسوء إنفاذ العقود وغير ذلك من العوائق القانونية، إلى تقييد الأداء الاقتصادي وإلى حالات من انعدام الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ومن اللامساواة، وبالتالي الحد من إمكانات الزراعة في تقليل الفقر⁸. ومن شأن الإصلاح العقاري والإصلاح الزراعي على نطاق أوسع تشجيع مشاركة صغار المزارعين في الأسواق والحد من أوجه اللامساواة وزيادة الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية الريفية.

إن إصلاح أنظمة ملكية الأراضي يمكن أن يساهم في تشجيع دخول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، وزيادة المساواة في توزيع الأراضي، وزيادة الكفاءة. كما تمكن ملكية الأراضي الملزمة قانوناً الأسر الريفية من استخدام الأراضي كضمانات للحصول على الائتمان الذي يمكن استخدامه للاستثمار في المنشآت غير الزراعية.

2.1. التعليم والتدريب

غالباً ما يعتبر التعليم أكثر الأصول قيمة بالنسبة لسكان الريف الراغبين في السعي للعثور على الفرص في الزراعة الجديدة، والحصول على فرص العمالة التي تتطلب مهارات، وإنشاء مؤسسات أعمال تجارية في قطاع الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والنجاح في الهجرة. وتشير أدلة من الصين وهند إلى أن تحسين التعليم يمكن العمال الريفيين من الحصول على وظائف غير زراعية أعلى أجراً، بينما

يضطرونهم عدم التعلم إلى القيام بالوظائف الزراعية أو الوظائف غير الزراعية منخفضة الأجر في أحسن الأحوال⁹. وحيثما كان الطلب على التعليم متأخراً بين الأسر الريفية، فمن الممكن تعزيزه من خلال تحويلات نقدية كما حصل في بنغلاديش، والبرازيل، والمكسيك بشرط أن تتم المواظبة على الدراسة في المدارس. ولكن نجد أن نوعية التعليم هي التي تتطلب المزيد من التحسين، مع تصور أن التعليم بصفة عامة يتضمن التدريب المهني، حيث يكتسي كل من نوعية فرص التدريب والتعلم وتوفر سبل الوصول إليها أهمية كبيرة بالنسبة لسكان الريف وكذلك مطابقة التدريب مع احتياجات سوق العمل.

2. زيادة إنتاجية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة

عرّفت الإستراتيجية الريفية للبنك الدولي صغار المالكين بأنهم هم الذين يملكون أصولاً ضعيفة لا تتجاوز هكتارين من الأراضي الصالحة للزراعة. وبناء على هذا التعريف، فإن 85% من أصل 525 مليون مزرعة في العالم هي ملكية صغيرة¹⁰. وعليه يكون تحسين إنتاجية وربحية واستدامة زراعة الحيازات الصغيرة هو السبيل الرئيسي للخلاص من الفقر في إطار استخدام الزراعة من أجل التنمية. وهو أمر يتطلب مجموعة واسعة من أدوات السياسات -العديد منها ينطبق على نحو مختلف على أصحاب الحيازات الصغيرة التجارية وأولئك العاملين في زراعة الكفاف- يمكن استخدامها لتحقيق ما يلي:

1.2. تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام

تتوقف الاستجابة لتحسين الحوافز السعرية على الاستثمارات العامة في البنية الأساسية اللازمة للأسواق، والمؤسسات، والخدمات المساندة، إذ ينبغي أن يعزز الاستثمار في الهياكل الأساسية لصالح العمالة الريفية الروابط بين الريف والحضر عن طريق مساعدة المنتجين الريفيين (لاسيما منتجي السلع الزراعية القابلة للتلف) على إيصال منتجاتهم إلى السوق في الوقت المناسب. وتحد صعوبة الوصول إلى الأسواق من فرص توليد الدخل. كما أن البعد عن الأسواق يزيد من عدم التقين ويحد من مجال الخيار ويؤدي إلى فرص تسويقية محدودة وإلى تخفيض أسعار بوابة المزرعة وزيادة تكاليف المدخلات. وعليه فإن الأمر يتطلب من جهة تحسين الوصول إلى المعلومات عن الأسواق، ودعم تطوير نهج وسياسات للحد من تقلبات الأسعار¹¹، ومن جهة ثانية دعم تطوير البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة في المناطق الريفية، وتعزيز وصول الفقراء الفعلي إلى خدمات البنية التحتية بكفاءة وبأسعار معقولة، وإشراك الفقراء في تطوير وصيانة هذه البنى¹². لكن نوعية الإنفاق العام غالباً ما تكون منخفضة وبحاجة إلى التحسين. ومن أولى خطوات تعبئة التأيد السياسي لتحسين استخدام الإنفاق العام في قطاع الزراعة زيادة الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام، وشفافية المخصصات من الموازنة، وتحليل أثر ذلك الإنفاق.

2.2. تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات

مع التغييرات الهيكلية الكبيرة في الأسواق الزراعية ودخول فاعلين جدد أقوياء، يعتبر تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة وضمان أثر النمو الزراعي على تقليص الفقر من بين القضايا الرئيسية بالنسبة لعملية التنمية. وتختلف الخيارات بين مختلف الأسواق. - أسواق المواد الغذائية الأساسية: توفر العديد من الدراسات - (Jayne & al 2010)، (Diao & Pratt 2007)، (Minten & Barrett 2008) - دليلاً على أن النمو في إنتاجية المحاصيل الأساسية لديها إمكانات أكبر للحد من الفقر¹³، وعليه يمكن لتخفيض تكاليف التعاملات والمخاطر في أسواق المواد الغذائية الأساسية تشجيع ازدياد معدلات النمو والمنافع التي تتحقق للفقراء. وتظل مخاطر تقلبات الأسعار عالية بالنسبة للمزارعين والمستهلكين على السواء في العديد من البلدان القائم اقتصادها على الزراعة، وتستمر أهمية شبكات الأمان المتسمة بالفعالية إلى أن يزداد الدخل أو يتحسن أداء السوق.

- أسواق المنتجات عالية القيمة: يمكن أيضاً تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق المنتجات عالية القيمة، العالمية منها والمحلية، شاملة ثورة الأسواق المركزية الحارية في العديد من البلدان. فأسواق المنتجات عالية القيمة بالنسبة للاستهلاك المحلي هي أسرع الأسواق الزراعية نمواً في معظم البلدان النامية، حيث تتوسع في السنة بنسبة 6-7%. وتشكل حالياً 43% من صادرات المواد الغذائية الزراعية من البلدان النامية. ومع ازدياد الدخل، تصبح الأسواق المركزية أكثر هيمنة في مجال مبيعات التجزئة المحلية بالنسبة للمنتجات الزراعية

أين تصل إلى 60% في بعض بلدان أمريكا اللاتينية¹⁴. ويتوقف أثر هذا النمو على الفقر على كيفية مشاركة سكان المناطق الريفية في أسواق المنتجات عالية القيمة، إما مباشرة كمنتجين مثلما في بنغلاديش أو من خلال أسواق العمل مثلما في شيلي. ويحتاج تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى البنية الأساسية الخاصة بالأسواق، وتحديث القدرات التقنية التي لدى المزارعين، وأدوات إدارة المخاطر، والعمل الجماعي من خلال منظمات المنتجين.

3.2. تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية

مازالت القيود والمعوقات المالية واسعة الانتشار في قطاع الزراعة، وهي باهظة التكلفة وغير منصفة التوزيع، مما يحد بشدة من قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة. وتنشأ القيود والمعوقات المالية من عدم امتلاك الأصول التي يمكن استخدامها رهوناً ضمانية (ترشيد الثروة) ومن الإحجام عن رهن الأصول عندما تكون حيوية من أجل سبل الرزق (ترشيد المخاطر). ويواجه الناس في المناطق الريفية عادة عبئاً ثلاثياً من حيث التمويل¹⁵:

أولاً: تعذر الوصول إلى الائتمان، وقد تبين في دراسة متعددة الأقطار للبنك الدولي أن ما لا يزيد على حوالي واحدة من أصل كل عشر أسر زراعية في البلدان المشمولة بالدراسة تتمكن من الوصول إلى الائتمان.

ثانياً: من المرجح أن يفتقر الفقراء في المناطق الريفية إلى سبل الحصول على أدوات الادخار الملائمة، مما يعني أنهم يوظفون استثماراتهم في أشكال أقل إنتاجية أو أكثر مجازفة قد تزيد من قلة السيولة الريفية.

ثالثاً: بدون الوصول بشكل ملائم إلى أدوات الحد من المخاطر مثل تأمين المحاصيل، يحتمل أن تعزف الأسر الريفية عن الإبداع وعن اعتماد أنشطة جديدة أو توسيع أنشطة موجودة، حتى مع توافر السيولة الملائمة لديها.

إلا أنه خلال السنوات الأخيرة برهنت ثورة الائتمان البالغ الصغر - التي أتاحت القدرة على الحصول على الائتمان بدون رهن ضمان - على أنها وسائل قوية لمواجهة الفقر الريفي وتوليد الدخل في المناطق الريفية، حيث أدت إلى تسهيل الحصول على القروض بالنسبة لملايين الفقراء، ولاسيما النساء. لكن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للفقراء في المناطق الريفية اتسع نطاقها لتشمل الادخار، والتحويلات المالية، وخدمات التأمين، وخيارات الاستئجار. كما أن المعلومات أخذت تخفض تكاليف التعاملات وقللت من تكلفة القروض في المناطق الريفية. كما أن مكاتب الإبلاغ عن الائتمان التي تغطي مؤسسات الائتمان بالغ الصغر والشريحة الدنيا من البنوك التجارية تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة في الاستفادة من السمعة الحسنة التي يكسبونها كمقترضين للائتمان بالغ الصغر من أجل الحصول على قروض أكبر، والمزيد من القروض التجارية. ومازال العديد من هذه الابتكارات في مرحلة التجريب وتتطلب التقييم والتطوير لكي تحقق فروقات حقيقية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من المنافسة.

4.2. تنظيم صغار المزارعين

إن البلدان التي يكون توزيع الأرض فيها بعيداً عن العدالة يكون من الصعب أن نأمل في تراجع حقيقي في الفقر في الريف من غير إصلاح زراعي. ومع ذلك فإن الإصلاح الزراعي لن يكون كافياً ما لم يقترن بتدابير لتنظيم المستفيدين ومساعدتهم. فالعمل الجماعي لمنظمات المنتجين يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف التعاملات وتحقيق بعض القوة والقدرة على المنافسة في الأسواق.

وقد حالت مجموعة من الأسباب الاجتماعية والإدارية، وبصفة خاصة الأسباب السياسية في أغلبية البلدان، دون استفادة صغار المزارعين بقدر ما يستفيد غيرهم من برامج الإرشاد الزراعي والائتمان. والحقيقة أن البرامج الحكومية التي وضعت لمساعدتهم كثيراً جداً ما كان يستأثر بها كبار المزارعين. ومن ثم يواجه صغار المزارعين:

- صعوبة الحصول على المدخلات والمعدات الزراعية بسبب عجزهم عن الحصول على القروض. وعندما يتم توريد هذه المدخلات والآلات الزراعية بأسعار تحددها المؤسسات المحلية، فإن نفوذ كبار المزارعين يمكنهم من أن يكفلوا أن تقدم الخدمات إليهم أولاً في حالة الندرة، حتى وإن كانت هذه الإمدادات يقصد بها أساساً أصحاب الحيازات الصغيرة.
- عقبات فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم. إذ بسبب مواردهم المالية المحدودة لا يستطيعون تحمل عبء الاحتفاظ بمحاصيلهم للاستفادة من تطور موات في الأسعار، ويكونون مرغمين على بيعها بعد الحصاد مباشرة أين تكون الأسعار عند أدنى مستوياتها، كما أنهم بسبب افتقارهم إلى وسائل النقل لا يستطيعون بيع منتجاتهم مباشرة في أقرب مدينة حيث تكون الأسعار بوجه عام أعلى.
- يقر البنك الدولي أن كبار المزارعين يسددون الديون أقل من صغار المزارعين في بلدان متنوعة مثل بنجلاديش، وكولومبيا، وكوستاريكا وأثيوبيا. وبالمثل، فقد أكدت وزارة الزراعة الأمريكية أن معدلات التأخر في السداد وحسب الرهونات في الولايات المتحدة أكبر في القروض الكبيرة لوحدة المزارع الضخمة مما هي في القروض الأصغر للمزارع العائلية¹⁶. وعليه فإنه بالرغم من أن معدل استرداد ديون صغار المزارعين أعلى من معدل استرداد ديون كبار المزارعين، إلا أن البنوك والتعاونيات الائتمانية ليس لديها إلا ثقة محدودة فيهم ذلك أن حيازاتهم صغيرة للغاية بحيث لا توفر ضماناً كافياً. فضلاً عن أن تكاليف الإدارة والإشراف تكون أعلى بالنسبة للقروض الصغيرة منها بالنسبة للقروض الكبيرة.

لذا فقد توسعت منظمات المنتجين بسرعة كبيرة من حيث العدد والأعضاء، وغالباً ما كان ذلك في مسعى لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من أنشطة التسويق، وإتاحة المستلزمات، والائتمان؛ ومسعى لاغتنام الانفتاح الديمقراطي الذي يسمح بزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة الشؤون العامة. وحيث تكون هذه الهياكل قائمة على مساواة نسبية فإن تنظيم المزارعين في تعاونيات أو روابط يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وربما كانت الصين تمثل الإنجاز الأكثر إثارة في هذا المجال، فقد تم تنفيذ تنظيم الفلاحين على مراحل: التعاونيات، أو التعاونيات المتقدمة أو المزارع الجماعية، ثم خلال "القفزة الكبرى إلى الأمام"، تم تحويل هذه الأخيرة إلى كوميونات. واليوم يوجد في الصين حوالي 50 ألف كوميون يجري تنظيمها على ثلاثة مستويات: "فرقة الإنتاج" وتضم 33 أسرة، و"اللواء" يتكون من ست أو سبع فرق، و"الكوميون" يتكون من 15 لواء¹⁷. وتقوم الألوية بدور جوهري في هذا التنظيم لكونها تزود الفرق بعدد كبير من الخدمات، مثل الائتمان، وتسليم المدخلات الزراعية، وتسويق المنتجات، والتعليم الابتدائي، والرعاية الصحية. وتنعم شبكة تعاونيات مشتقات الألبان الهندية بما يبلغ 2.3 مليون عضو، والكثير منهم لا يملكون الأراضي ومعظمهم من النساء، ولكنهم ينتجون 22% من مجموع إمدادات الألبان في الهند¹⁸. وفي كوريا الجنوبية تقوم التعاونيات الزراعية التي ينتمي إليها 90% من المزارعين بدور أساسي في الإرشاد الزراعي وتوفير القروض. كما تقدم وحدات الإمداد الجماعية في جنوبي إقليم ألينتيجو بالبرتغال 50% من كل القمح البرتغالي وما بين خمس إلى ربع اللحوم للسوق المحلي. ويتقاضى أعضاء وحدات الإمداد أجورهم من بيع الإنتاج ثم توجه الأرباح إلى المرافق الاجتماعية مثل المتاجر، والملاعب وتسهيلات الرعاية اليومية من جانب الجمعية العامة التي تتكون من كل الأعضاء¹⁹. أما نجاح تايوان في القطاع الزراعي فيرجع بدرجة كبيرة إلى روابط المزارعين فيها التي تزود أعضائها بكثير من الخدمات.

وهذه الخبرات المختلفة في أطر سياسية شديدة الاختلاف تبين أن تنظيم الفلاحين يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الريفية وفي الحد من الفقر عندما تكون الهياكل الزراعية والسياسية والاجتماعية قائمة على مساواة نسبية. لكن كثيراً ما تكون فعالية منظمات المنتجين خاضعة لمعوقات القيود القانونية، وانخفاض القدرات الإدارية، والاستحواذ من النخبة، واستبعاد الفقراء، وعدم اعتراف الدولة المعنية بها شريكاً تاماً. ويمكن للجهات المانحة والحكومات تقديم المساعدة من خلال تسهيل تنفيذ حق إنشاء المنظمات، وتدريب القادة المعنيين، وتمكين الأعضاء الأكثر ضعفاً من أسباب القوة ولاسيما النساء والمزارعين الشباب.

5.2. زيادة استدامة واستقرار الزراعة لتقديم الخدمات البيئية

من المقبول بصفة عامة أنه لا يمكن فصل البرامج البيئية عن برامج أوسع تشمل الزراعة من أجل التنمية. كما أن مستقبل الزراعة مرتبط أساسا بتحسين إدارة قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد الزراعة عليها. فالزراعة المكثفة والزراعة الموسعة تواجهان معا مشاكل بيئية. فتكثيف الزراعة أسفر عن مشاكل بيئية ناجمة عن تناقص التنوع البيولوجي، وسوء إدارة مياه الري، والتلوث بالكيماويات الزراعية، والتكاليف الصحية والوفيات الناجمة عن التسمم بمبيدات الآفات.

وليس الجواب على ذلك إبطاء التنمية الزراعية، بل السعي إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون إسالة أو استنفاد الأصول الطبيعية. إذ تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات سبل الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة، وتوفر النظم الإيكولوجية وخدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية. ويمكن للعديد من الابتكارات التقنية والمؤسسية الواعدة زيادة قابلية الزراعة للاستمرار مع حد أدنى من المفاضلة بين تحقيق النمو وتقليل الفقر. كما يمكن لتحسين التقنيات وطرق إدارة مستلزمات المزارع الحديثة زيادة قابلية المزارع للاستمرار. وقد وثقت الدراسات أن تحويل المزارع إلى الممارسات المستدامة نتجت عنه زيادة في الإنتاجية، فدراسة (Pretty & al 2006) «أفضل الممارسات» التي شملت 12.6 مليون مزرعة وجدت أن تبني الممارسات المحافظة على الموارد نتج عنه متوسط زيادة في المحصول قدره 79% مع تحسين في موارد الخدمات البيئية. وتظهر النماذج المستخدمة أن تبني أساليب الزراعة المستدامة يمكن أن يحول الزراعة من أحد أكبر منتجي غازات الاحتباس الحراري، إلى التعادل التام، وربما امتصاص غازات الاحتباس الحراري، مع تقليل إزالة الغابات واستخدام المياه العذبة بنسبتي 55% و 35% على الترتيب²⁰. فضلا عن النجاحات الكبيرة التي حققتها فلاح الحماية (أو عدم الفلاحة) في العقدين الماضيين، إذ نجح هذا النهج في الزراعة التجارية في أمريكا اللاتينية، وبين أصحاب الحيازات الصغيرة في أنظمة الأرز والقمح في جنوب آسيا²¹. وحسبما تبين من بيانات استقصاء من 20 بلداً، تؤدي مشاركة النساء النشطة في منظمات المجتمعات المحلية إلى تحسين فعالية عملية إدارة الموارد الطبيعية والقدرة على حل النزاعات.

3. تحسين الإنتاجية الزراعية

يشكل تحسين إنتاجية اليد العاملة (من خلال الارتقاء بمهارات العمال) وتحسين إنتاجية الأراضي (عبر تحسين الري وخصوبة التربة وتحسين أنواع البذار) عنصرتين أساسيتين للنمو الزراعي للمواقي للفقراء²². والعلاقة بين اليد العاملة وإنتاجية الأراضي علاقة حاسمة وتختلف باختلاف عوامل مثل الموارد الطبيعية ونوع النظام الزراعي والموقع الجغرافي ومستويات التنمية الاقتصادية. فصغار المزارعين على سبيل المثال، يستغلون عادة اليد العاملة باستخدام التكنولوجيات التي تزيد من المحاصيل وبالتالي تزيد أيضا من إنتاجية الأراضي وقد يستخدمون الأساليب كثيفة اليد العاملة وليس الأساليب كثيفة رأس المال. وهكذا، يحتمل أن تكون إنتاجية كل من رأس المال والأراضي أكبر في هذه الحالة. وتؤكد دراسة (Bravo-Ortega & Lederman 2005) على أن إنتاجية العمالة الزراعية (الإنتاج لكل عامل) له تأثير كبير على متوسط الدخل الخمس الأفقر، إلا أن الأخصاس الأغنى كانت أكثر استفادة من التقدم في إنتاجية العمالة الزراعية، وهذه النقطة الأخيرة تتسق مع أهمية الأصول للاستفادة من الزيادات في الإنتاجية²³. غير أن الحواجز أمام اعتماد التكنولوجيا، وسوء توزيع الأصول، وقيود الوصول إلى الأسواق قد تحول دون قدرة أفقر الناس من الاستفادة من المكاسب المحققة من نمو الإنتاجية الزراعية. وفي المقابل، تركز بعض أنواع المزارع التجارية العصرية على الإنتاج كثيف رأس المال وعلى التكنولوجيات المدخرة لليد العاملة ومن ثم قد لا يؤدي تحسين الإنتاجية إلى نمو في العمالة رغم أنه قد يفضي إلى زيادة الأجور وتحسين ظروف معيشة العمال في هذه المنشآت.

إن الأدلة تشير وتؤكد على العلاقة القوية بين معدلات التقدم في الإنتاجية الكلية للعوامل والحد من الفقر، إذ يمكن لنمو الإنتاجية تخفيف مجموعة واسعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تتوسط مسارات التخفيف من حدة الفقر²⁴، بما في ذلك التغيرات في الدخل الحقيقي، وتوليد فرص العمل، ومضاعفة الآثار الريفية غير الزراعية، والآثار على أسعار المواد الغذائية. وحسب دراسة (Dejavry & Saddoulet)

(1998) فإن زيادة قدرها 10% في إنتاجية العوامل الكلية في الزراعة من شأنها رفع دخل صغار المزارعين في آسيا بنسبة 5%. بينما في عينة من المزارع الصغيرة للأرز في كمبوديا فإن زيادة 10% في الغلة أدت إلى زيادة دخل الأسر بـ 8.8% في الموسم الجاف و 4.4% في الموسم الرطب (Acharya & sophal 2002)²⁵. كما أن نتائج (Thirtle & al 2001) تشير إلى أن نمو الإنتاجية الزراعية له تأثير قوي وثابت على الفقر، فزيادة بنسبة 1% في الإنتاجية ترتبط مع انخفاض 0.62% إلى 1.3% من السكان تحت خط الفقر 1\$/يوم، إضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن زيادة الغلة بنسبة 1% ويرتبط مع زيادة 0.12% في مؤشر التنمية البشرية²⁶.

وعلى العموم، يجب أن تزداد إنتاجية كل من الأراضي واليد العاملة للتخفيف من وطأة الفقر، وذلك في مراحل النمو الأولى، ولكن ينبغي أن تكون زيادة إنتاجية الأراضي أسرع لكي تتمكن من خلق عمالة إضافية في المزارع لفائدة الفقراء وفي مقابل ذلك تحفز الطلب على إنتاجها، بتخفيض أسعار الأغذية ولكن يجب أن تخفض أيضا تكاليف الإنتاج بقدر أكبر. فنمو الإنتاجية الزراعية يمكن أن يدفع النمو الريفي وتحفيز التنمية المناصرة للفقراء. إذ من الناحية النظرية، زيادة الإنتاج الزراعي يؤدي إلى الزيادات في دخل المزارعين الفقراء، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات غير الزراعية التي ينتجها الفقراء في المناطق الريفية ووفقا لـ 2001 فإنه مقابل كل زيادة بنسبة 1% في الناتج الزراعي، زيادة في فرص العمل الزراعية بين 0.3% و 0.6%، وليس مجرد فئة المعدمين التي تعتمد على هذا المصدر من الدخل، بل العديد من المزارعين أيضا لتكملة دخولهم من خلال العمل في مزارع الآخرين²⁷. وبالتالي الإنتاج الزراعي العالي يحفز العمالة في القطاعات غير الزراعية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء من خلال الروابط الأمامية والخلفية. وفي مراحل النمو اللاحقة، حين تتوسع فرص العمل خارج قطاع الزراعة، تنسحب اليد العاملة بشكل متزايد من الزراعة وترتفع معدلات الأجور في العمل الزراعي. وللحفاظ على عرض الأغذية بأسعار معقولة تزداد أهمية زيادة إنتاجية اليد العاملة التي تؤدي زيادة أسعار الأغذية من دونها إلى تقويض عملية التحول الاقتصادي الجارية.

III. التنمية الزراعية و الحد من الفقر في الوطن العربي

يعد البعد الاقليمي لظاهرة الفقر من أهم الجوانب التي تشترك فيها جميع الاقطار العربية، إذ تستحوذ المدن على اهتمام أكبر في حجم و نوعية الخدمات و الاستثمارات التي يكون لها تأثير في ظاهرة الفقر. و قد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت على بعض الأقطار العربية أن الفقر كظاهرة هو أكثر انتشارا في الريف، و من ثم فإن استراتيجيات و سياسات و آليات الحد منه في المناطق الريفية يعد مدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة لا لصالح المناطق الريفية فحسب بل لصالح المجتمع بأكمله. فلا يزال نحو أكثر من 35% من سكان الدول العربية يحصلون على دخل يومي أقل من دولار أمريكي، و يعيشون في فقر مدقع، أي ما يعادل 78.6 مليون نسمة، يقطن نحو 66% منهم في المناطق الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن حالات الفقر في المنطقة العربية تكثرت في الريف و يعود ذلك إلى أسباب تختلف من قطر إلى آخر. فقد شهدت دول المغرب العربي جميعها انخفاضا كبيرا في الفقر في المناطق الريفية، وقد أدى الانخفاض السريع في المناطق الحضرية في تونس والمغرب إلى ارتفاع نسبة الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية في هذه الدول. أما مصر حيث نسبة الفقر في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي الأعلى بين باقي الدول، ارتفع معدل الفقر في المناطق الريفية خلال الفترة 1995 إلى 2011، وهذا يشير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة كان لها أثر عكسي على سكان المناطق الريفية. وفي المقابل، سجل الفقر انخفاضا ملحوظا في كل من المناطق الريفية والحضرية في الأردن خلال الفترة 1997 إلى 2010. بينما أتاح الارتفاع الكبير في عائدات النفط منذ التسعينات، في اليمن و مؤخرا السودان، فرصة للتخفيف من الفوارق على المستوى العربي، وبالتالي مهد الطريق لكسر الحلقة المفرغة للفقر وعدم الاستقرار. غير أن المكاسب المحققة من هذه الفرصة لم تكن متوازنة بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية. حيث كانت المناطق الحضرية في اليمن هي المستفيد الرئيسي من النمو القائم على النفط من 1997 إلى 2007. وبذلك يكون النمو القائم على النفط قد أسهم في توسيع الفوارق بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية. وتشهد دول المشرق المتوسطة الدخل اتجاهها ماثلا، ففي سوريا دفعت الاكتشافات

النفطية عجلة النمو أثناء التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة، اتسعت هوة التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ولكن بهامش أقل من اليمن، ولما كانت غالبية الفقراء تعيش في المناطق الريفية وتكسب عيشها من الزراعة، فإن النمو الزراعي وتنمية الاقتصاد الريفي يصبح المدخل الرئيسي للحد من الفقر والسبيل الأنسب لتحسين أحوال الفقراء المعيشية.

الجدول رقم (1): معدلات الفقر في الريف و الحضر لبعض الدول العربية وفق خط الفقر الوطني

الدول	سنة المسح	الريف (%)	الحضر (%)	الجملة (%)
الجزائر	1995	30.3	14.1	14.1
	2005	-	-	5.7
تونس	1990	14.8	3.3	7.9
	2000	8.3	1.7	4.1
المغرب	1999-1998	27.2	12	19.0
	2007	14.5	4.8	9.0
مصر	1996-1995	23.2	22.5	19.4
	2011	32.3	15	25.2
العراق	2007	39	15.7	22.4
	2012	30.6	14.8	18.9
الأردن	1997	27.0	19.7	21.3
	2010	16.8	13.9	14.4
موريتانيا	2000	61	25	51.0
	2008	59.4	20.8	42.0
جنوب السودان	2009	55.4	24.2	50.6
السودان	2009	57.6	26.5	46.5
سوريا	1997	16.0	12.6	14.3
	2007	15.1	9.9	12.3
فلسطين	1998	18.3	17.3	20.3
	2011	19.4	26.1	25.8
اليمن	1998	42.5	32.3	40.1
	2006	40.1	20.7	34.8

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على:

- التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية و آثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية، 2010، ص8.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص337.

- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبدالمجيد، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2008، ص 235.

-World Bank,World Development Indicator (2014), <http://data.worldbank.org/wdi 25/10/2014>

مقومات التنمية الزراعية في الدول العربية

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية الهامة في غالبية الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي، و استيعابه لما يتجاوز ربع القوى العاملة في بعض الدول العربية الزراعية، و تلبسته للاحتياجات الغذائية، و اسهامه في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الانتاج، إضافة إلى اعتباره مصدر رزق لأغلبية الفقراء في الوطن العربي.

1.1. الناتج الزراعي العربي: بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 2012 حوالي 137.8 مليار \$، مقارنة ببلوغه حوالي 135.3 مليار \$ سنة 2011، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 5.1% عام 2012، و يرجع سبب تدني نمو الناتج الزراعي خلال هذه السنة إلى تراجع الأداء الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية، والتي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 16.4% من الناتج الزراعي العربي لسنة 2012، و في مقدمتها سورية و السودان بنسبة 18.8% و 5.3% على التوالي، بسبب التأثير السلبي للتطورات السياسية في البلدين، إضافة إلى أثر تراجع قيمة العملة المحلية في هذين البلدين مقابل الدولار الأمريكي. غير أن بعض الدول العربية الأخرى و في مقدمتها العراق و مصر و موريتانيا و اليمن و ليبيا و الجزائر قد سجلت زيادة في الناتج الزراعي خلال سنة 2012، و يعود سبب هذا التحسن في الأداء إلى نتائج السياسات الزراعية التي بدأت في تطبيقها في مجالات تحرير أسعار السلع الزراعية، تشجيع التصدير، استصلاح الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص في مجال النشاط الزراعي²⁸. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2012 حوالي 392\$، و يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يتراوح بين حوالي 644 \$ في السودان و قد يقل عن 100 \$ في كل من قطر و ليبيا و البحرين.

الجدول رقم (2): الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه في الوطن العربي

السنة	الناتج الزراعي (مليون \$)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (\$)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2000	55.907	208	7.8
2005	71.119	237	6.1
2010	126.894	371	6.1
2011	135.321	385	5.5
2012	137.785	392	5.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص353.

2.1. الموارد الزراعية في الدول العربية:

أ. الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية حوالي 140 مليون هكتار، وتقدر مساحة الأراضي التي استغلّت في الانتاج الزراعي 68.8 مليون هكتار أي ما يعادل نسبة 49%، وتتفاوت المساحة التي تشغلها الأراضي الزراعية بين دولة وأخرى تبعا للعوامل المناخية والبيئية ووفرة الموارد المائية حيث تتجاوز نسبة 25% في كل من لبنان وسوريا وتونس، بينما تتراوح بين 14% إلى 3% في كل من مصر والجزائر والمغرب والأردن واليمن والعراق وفلسطين. و تتعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال، رغم محدوديتها، إلى عوامل التدهور و تعرض التربة للانجراف بالماء والهواء و تملح الأراضي بالإضافة إلى الزحف العمراني²⁹. إلا أن التركيب الحيواني الزراعي في الدول العربية يعاني من تشوهات، إذ تعد الأراضي الزراعية في المجتمعات الريفية المصدر الأساسي لتوزيع الدخل الزراعي³⁰. ويعد هذا التشوه سبب البطالة في الريف العربي، فقد شهد تاريخ هذا التركيب انعطافات واسعة نحو التمركز باتجاه الحيازات الكبيرة، والتشتت بالنسبة للحيازات الصغيرة. ومنه إعادة تنظيم المزارع باتجاه الحجم الأمثل قد يحقق الكفاءة في الأداء المزرعي وكذلك عوائد أكبر لعنصر العمل، مقارنة بأجوره السائدة قبل التوزيع، إضافة إلى تزايد الطلب على العمل الذي يترتب عليه خفض الفقر. إلا أن هذه المقاربة تتطلب شروطا كافية حتى يمكن تفعيل متضمناتها الاقتصادية. وقد اعتمدت السياسات الساعية إلى التخفيف من الفقر في بعض الدول العربية الشروط الضرورية، و هي إعادة توزيع الأصول المولدة للدخل (الأراضي الزراعية) من خلال برامج الإصلاح الزراعي، مؤدية بذلك إلى تفتيت الملكية الزراعية، إلا أن هذه البرامج لم تأخذ بعين الاعتبار الشروط الكافية التي تساعد على التخفيف من المشاكل الاقتصادية التي تصاحب هذا النمط من التحول في القطاع الزراعي، مثل إعادة تجميع الحيازات الزراعية في أحجام مثلى، توفير التمويل، تهيئة الوسائل المؤدية إلى الارتفاع بالكفاءة التسويقية، وذلك للوصول إلى مراحل تنمية أكثر تقدما³¹.

ب. الموارد المائية: تتميز الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، حيث لا يتعدى متوسط نصيب الفرد من المياه في الدول العربية حوالي 800 متر مكعب سنويا مقابل 7000 متر مكعب على مستوى العالم، وهو دون مستوى الفقر المائي الذي يقدر بحوالي 1000 متر مكعب سنويا.

ج. الموارد البشرية: يقدر عدد السكان الزراعيين في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 83.9 مليون نسمة أي حوالي 55.3% من سكان الريف و حوالي 23.2% من إجمالي السكان، و تقدر القوى العاملة في الزراعة عام 2011 بحوالي 27.3 مليون عامل أي بنسبة 22.6% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية. و يشير هذا النمط من الدخل إلى الدخل الدائم، في حين يمارس بعض الأفراد نشاطات أخرى غير زراعية يمكن وصفها بالدخل المؤقت.

و تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى، إذ تصل إلى حدود 50% في كل من موريتانيا و السودان. و تتراوح بين 20% و 38% في كل من سورية و تونس و الجزائر و مصر و المغرب و عمان و اليمن، و تنخفض هذه النسبة في الدول العربية الأخرى.

الجدول رقم (3): عدد السكان (الريفيون والزراعيون) والقوى العاملة (الكلية والزراعية) في الدول العربية (ألف نسمة)

السنة	السكان الريفيون	السكان الزراعيون	العمالة الكلية	القوى العاملة بالزراعة
2000	129.428	84.400	85.066	24.937
2005	139.660	84.620	99.619	26.119
2010	149.936	84.146	117.167	27.206
2011	151.814	83.896	120.818	27.326

المصدر: التقرير العربي الموحد، 2013، ص355.

وتعاني الدول العربية من انخفاض إنتاجية العامل، مما يؤدي إلى انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج، وباعتبار العمل هو مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة للفقراء فانخفاضه هو أحد أهم أسباب الفقر في المنطقة³². كما تشكو العمالة الزراعية العربية عموما من تدني مستوى الأجور وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للنتائج الزراعي. ويتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3-6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي، ويصل الفارق في بعض الدول إلى عشرات الأضعاف. تتفاوت حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي فيما بين الدول العربية إذ تنخفض في الدول ذات الموارد الزراعية ويعود ذلك إلى العوامل المناخية، البنية التحتية، السياسات الزراعية و الاستثمارية غير المواتية وضعف خدمات الإرشاد والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي.

تتسم الخدمات التعليمية في المنطقة العربية بوجود فجوات واسعة بين قدرات الإناث والذكور من حيث الالتحاق بالتعليم، وهذه الفجوات أوسع في المناطق الريفية وتصل إلى أقصى معدلاتها بين فقراء الريف، حيث يصل معدل الأمية في المناطق الريفية العربية إلى 73% عند الإناث مقابل 44% عند الذكور³³.

د. البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي و التطوير الزراعي العربي و تحسينه كما ونوعا وتوظيف المدخل الحقيقي لإحداث التنمية الزراعية العربية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في مجال نظم الري المرشدة ونظم الزراعة الحديثة في عدد من الدول أسهمت في تطوير الانتاجية الزراعية فيها. إلا أن مؤسسات البحوث الزراعية العربية تفتقر إلى الأعداد الكافية من الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر تطورا و حداثة، ويعود ذلك إلى محدودية الموارد المالية المخصصة للبحوث الزراعية.

3.1 الإنتاجية الزراعية للدول العربية: تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة في معظم المحاصيل الزراعية، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن هناك مؤشرات تعكس بعض التطورات الايجابية في هذه المعدلات خلال عامي 2011 و 2012 في بعض المحاصيل³⁴، وذلك بفضل تحسين إنتاجية الأراضي (عبر تحسين الري وخصوبة التربة وتحسين أنواع البذار). و يتفاوت متوسط الإنتاجية في

الزراعة المطرية والمروية نظرا للتفاوت في أساليب الزراعة واستخدام التقانة الزراعية الحديثة. ومنه لا بد من تطوير إنتاجية الأراضي الأهم من حيث استمرار زيادة الانتاج الزراعي من خلال استخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المطورة، إضافة إلى تحقيقها إيجابيات ذات تأثير مباشر وإيجابي على دخول الأشخاص الأشد فقرا، أهمها تحسين دخل المزارع، انخفاض أسعار السلع الغذائية، وتقوية القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق الخارجية مما يساهم في النمو وتوليد الفرص الاقتصادية في القطاع غير الزراعي.

4.1. التجارة العربية في السلع الزراعية:

الجدول رقم (4): الصادرات و الواردات الزراعية العربية

السنة	2000	2005	2009	2010	2011
الصادرات الزراعية	5243	10479	18428	17651	18010
الواردات الزراعية	27898	39611	69853	82429	84289
الميزان التجاري الزراعي	22655-	29132-	51425-	64778-	66280-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 65.

سجل الميزان التجاري الزراعي العربي سنة 2011 عجزا قدر ب 66.3 مليار \$. بينما بلغت قيمة الصادرات الزراعية العربية زيادة تقدر بنسبة 2% مقارنة بعام 2010 و بالمقابل حققت الواردات الزراعية العربية زيادة بنسبة 2.3%. و يرجع سبب ارتفاع الصادرات الزراعية العربية إلى ارتفاع الصادرات الزراعية للدول ذات الإمكانيات التصديرية (تونس، الإمارات، السعودية)، بينما سجلت قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية لكل من مصر والسودان سوريا انخفاضاً بسبب تدهور سعر صرف العملات المحلية بسبب الظروف السياسية لهذه الدول. وتباين قيمة الصادرات والواردات الزراعية فيما بين الدول العربية وفقاً لإمكانيات الإنتاج الزراعي، ومستويات الدخل، ومكونات تجارة السلع الزراعية و نوعيتها و المعاملات التسويقية. و تصدر الإمارات والسعودية وسورية ومصر والمغرب وتونس والأردن مجموعة الدول العربية المصدرة، حيث تمثل صادراتها الزراعية حوالي 86% من إجمالي الصادرات الزراعية العربية، نتيجة لازدهار حركة تصدير السلع الزراعية عبر الدول العربية و الدول الأخرى³⁵.

5.1. التعاون العربي في المجال الزراعي: تعددت مشاريع التعاون العربي المشتركة لدعم و تعزيز التنمية الزراعية، حيث تم تأسيس الهيئة العربية للاستثمار و الائتماء الزراعي سنة 1976 و التي ساهمت في العديد من مشاريع التصنيع و تطوير الأراضي الزراعية، كما أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية و الاتحاد العربي للصناعات الغذائية التي ساهمت في تدعيم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي، و إعداد برامج التنسيق و التكامل الزراعي. إضافة إلى التعاون العربي في مجال تمويل مشروعات التنمية الزراعية من خلال انشاء مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية و الإقليمية، و التي ركزت على تمويل مشاريع البنية التحتية. كما أقرت القمة العربية عام 2007 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين و التي يدخل من خلالها العمل الزراعي العربي المشترك مرحلة جديدة يمكن أن نستشرف من خلالها بلوغ التكامل الزراعي العربي المنشود³⁶. كما أقرت قمة الكويت الاقتصادية و التنموية عام 2009 مشروع يهدف إلى تحقيق فرص استثمارية مجدية للقطاع الخاص في القطاع الزراعي، يتوقع أن يوفر حوالي 8.6 مليون فرص عمل³⁷. ومن المؤمل أن يساهم هذا التعاون في إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية في الدول العربية.

2. معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي

تمثل أهم المعوقات التي تواجه عملية النهوض بالقطاع الزراعي في الوطن العربي و تحقيق تنمية زراعية ترقى إلى مستوى المساهمة في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر في البلاد العربية فيما يلي:

- يواجه الاستثمار الزراعي العربي مجموعة من المعوقات التي حدت من امكانيات تطويره أهمها قصور السياسات الزراعية والاقتصادية والمالية والنقدية والمؤسسية والمرفقية، العراقيل الناتجة عن الضرائب والرسوم والتعريفات الجمركية وعدم توفر التشريعات والقوانين اللازمة، إضافة إلى القيود القطرية المعرقة لحركة الاستثمار الزراعي البيئي العربي.
- معوقات في مجال استخدام العلوم و التقنية الحديثة في عملية الإنتاج، وهذا يتضمن عدم وجود مؤسسات أو ضعف دورها في تقديم الخدمات مما يؤدي إلى استيراد التقنية من خارج الوطن العربي³⁸.
- معوقات في مجال التسويق والسياسات التنموية وهذا يتضمن السياسات السعوية للمنتجات الزراعية وانخفاض مستوى الخدمات التسويقية و ضعف امكانياتها كعدم توفر الأسواق المركزية المنظمة، وصعوبة تبادل المنتجات الزراعية العربية بين الدول العربية بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحلية داخل كل قطر. إضافة إلى ضعف سياسات التخزين مما يؤدي إلى هدر بعض المنتجات.
- انخفاض انتاجية الأرض المزروعة، عدم التوسع في استصلاح الأراضي و التوسع العمراني بالأسلوب العشوائي.
- ضعف كفاءة الاستغلال الزراعي بسبب تفتت الملكيات وتحويلها إلى حيازات صغيرة.
- عدم التكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة.

خاتمة

تختلف الدول العربية من حيث معدلات الفقر من قطر إلى آخر، إلا أنها تشترك في واقع تتركز الفقراء في الأرياف، أين يعتمد ما يقارب نسبة 60% من سكان الريف العربي على الزراعة كنشاط أساسي لكسب الرزق، وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الزراعية من أهم وأبجح الوسائل للحد من ظاهرة الفقر، وهذا ما أثبتته تجارب العديد من الدول الآسيوية.

وانطلاقاً من تحليل واقع الزراعة العربية، ارتأينا أنها تواجه مجموعة من المعوقات أهمها انخفاض الإنتاجية الزراعية وعدم ملائمة المناخ الاستثماري الزراعي و القصور في السياسات التسويقية و التنموية إضافة إلى ضعف التكامل والتنسيق في العمل الزراعي العربي المشترك، ومنه فإن التقليل من الفقر في الوطن العربي يتطلب بعض الخطوات الجادة فيما يخص توفير مناخ مناسب للاستثمار الزراعي وخاصة الاستثمار الزراعي البيئي، تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين إنتاجية اليد العاملة وإنتاجية الأراضي، باعتبارها عنصرين أساسيين للنمو الزراعي الموالي للفقراء، وكذلك من خلال استخدام العلوم والتقنية في عملية الإنتاج، إضافة إلى زيادة القدرة على الحصول على الأصول (خاصة الأراضي والتعليم والتدريب) والخدمات المالية، استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي وبرامج أخرى لدعم وزيادة فعالية المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية.

إن توجه الدول العربية إلى العمل بشكل جدي لتحقيق التنمية الزراعية واستغلال الموارد المتاحة، سوف يوفر موارد ضخمة تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع القطاعات الاقتصادية على مستوى كل الأقطار العربية، ومنه القضاء على الفقر انطلاقاً من تخفيف حدته على مستوى الأرياف العربية.

قائمة بالمراجع

* هو اقتصادي أمريكي متخصص في اقتصاديات التنمية. انتقد منهج اعطاء الأولوية للصناعة في عملية التنمية، كم ادحض وجهة النظر السائدة في ذلك الوقت حول الانتاجية الحدية المدومة للزراعة في كتاب "المنظمة الاقتصادية للزراعة" عام 1953.

¹ Cervantes-Godoy, D. & J. Dewbre (2010), Economic Importance of Agriculture for Poverty Reduction, OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers, No. 23, OECD Publishing, p3

² Gustavo Anriques & Kostas Stamoulis, Rural Development and Poverty Reduction: Is Agriculture Still the Key?, Agricultural Development Economics Division, FAO, ESA Working Paper No.07-02, Rome, June 2007, p17-18

³ Irz. X, Lin. L, Thirtle. C & Wiggins. S (2001), Agricultural Productivity Growth and Poverty Alleviation, Development Policy Review, 19:4, 449-466, p458

- ⁴ Thomson, A. & al (2004), Agriculture, growth and poverty reduction, Paper prepared for DFID. Department for International Development, London, UK, p9
- ⁵ Cervantes-Godoy, D. & J. Dewbre (2010), op-cit, p4
- ⁶ Thomson, A. & al (2004), op-cit, p9
- ⁷ Thirtle, C. Lin, L. & J. Piesse (2003), "The Impact of Research-Led Agricultural Productivity Growth on Poverty Reduction in Africa, Asia and Latin America", World Development, Vol. 31, No. 12, p1962
- ⁸ Department for International Development (2005), Growth and poverty reduction: the role of agriculture, A DFID policy paper, London, Dec 2005, p34
- ⁹ مكتب العمل الدولي (2008)، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مؤتمر العمل الدولي-الدورة 97، التقرير الرابع، جنيف، 2008، ص49
- ¹⁰ مكتب العمل الدولي (2008)، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مرجع سابق، ص34
- ¹¹ Department for International Development (2005), op-cit, p29
- ¹² African Development Bank (2004), Bank Group Policy on Poverty Reduction, Oxford University Press, p22
- ¹³ Schneider, K. & M.K. Gugerty (2011), Agricultural Productivity and Poverty Reduction: Linkages and Pathways, The Evans School Review, Vol. 1, No. 1, Spring 2011, p62
- ¹⁴ البنك الدولي (2008)، تقرير التنمية في العالم، مرجع سابق، ص14
- ¹⁵ مكتب العمل الدولي (2008)، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مرجع سابق، ص48
- ¹⁶ مور لاييه، فرانسيس؛ كولينز، جوزيف، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ترجمة أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص163
- ¹⁷ لوب، جاك، العالم الثالث وتحديات البقاء، مرجع سابق، ص258
- ¹⁸ البنك الدولي (2008)، تقرير التنمية في العالم، مرجع سابق، ص18
- ¹⁹ مور لاييه، فرانسيس؛ كولينز، جوزيف، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، مرجع سابق، ص171
- ²⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لوضعي السياسات، ص10، www.unep.org/greeneconomy
- ²¹ البنك الدولي (2008)، تقرير التنمية في العالم، مرجع سابق، ص18
- ²² مكتب العمل الدولي (2008)، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مرجع سابق، ص45
- ²³ Schneider, K. & M.K. Gugerty (2011), op-cit, pp58-59
- ²⁴ Thirtle, C. Lin, L. & J. Piesse (2003), op-cit, p1961
- ²⁵ Thomson, A. & al (2004), op-cit, p10
- ²⁶ Schneider, K & Gugerty, M.K (2011), op-cit, pp61-62
- ²⁷ Steven Were Omamo & Anwar Naseem, Agricultural science and technology policy for growth and poverty reduction, International Food Policy Research Institute (IFPRI), ISNAR Working Paper No.3, Washington, Nov2005, p14-15
- ²⁸ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص49.
- ²⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص50.
- ³⁰ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص242.
- ³¹ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص246.
- ³² كريمة كريم، الفقر و العولمة (مصر و الدول العربية)، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص419.
- ³³ الفقر الريفي في الوطن العربي و دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009، ص9.
- ³⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص64.
- ³⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص66.
- ³⁶ استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أغسطس 2007، ص64.
- ³⁷ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص71.
- ³⁸ مصطفى العبدالله الكفري، معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي، الحوار المتمدن، 2014/10/25 /www.ahewar.org.